

قانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢
بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للدخار والمعاشات لموظفي
الحكومة المدنيين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين
وآخر للدخار والمعاشات لموظفي الحكومة المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٧
لسنة ١٩٥٣ وبالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للدخار
والمعاشات لموظفي وزارة الأوقاف ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ١٦ من المرسوم بقانون
رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه نصها الآتي :

” على أنه يجوز لمجلس الوزراء بقواعد عامة يضمها الترخيص للموظف
المستقبل قبل انقضاء المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة أن يؤدي
له أيضا المبالغ التي أدتها الخزانة العامة لحسابه مع الفائدة بسعرها المتقدم
الذكر “ .

قانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتمادين إضافيين في ميزانتي جامعة القاهرة والدولة
للسنة المالية ١٩٥٣ — ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يفتح في ميزانية جامعة القاهرة للسنة المالية ١٩٥٣ — ١٩٥٤
باب ٢ (مصروفات عامة) اعتماد إضافي قدره ٥٦,٠٠٠ ج (ستة وخمسون
ألفا من الجنيهات) لشراء كتب للكتابة وأدوات لاعامل .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي بواقع ٢٠,٠٠٠ ج من وفور الباب الثالث
و ٣٦,٠٠٠ ج من زيادة إعانة الحكومة المدرجة بميزانية وزارة المعارف
العمومية .

مادة ٢ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ — ١٩٥٤ قسم ٩
(وزارة المعارف العمومية) فرع ١ (الديوان العام والمناطق) باب ٢
(مصروفات عامة) اعتماد إضافي قدره ٣٦,٠٠٠ ج (ستة وثلاثون ألفا
من الجنيهات) لرفع إعانة جامعة القاهرة بهذا القدر .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٣ — على وزيرى المالية والاقتصاد والمعارف العمومية تنفيذ هذا
القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدون بقصر الجمهورية في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (ا.ح.)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل إبراهيم العمري

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (ا.ح.)

وزير المعارف العمومية

اسماعيل محمود القباني

وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير بالعباسية ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وتأديتهم ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الاستشاري للجامعات ؛
وعلى مآرقاته مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - (١) تنشأ لجان علمية دائمة تخصص كل بائنة منها لعلم من العلوم الجامعية وتلحق هذه اللجان من الناحية الادارية بالمجلس الاستشاري للجامعات ، ويجوز عند الضرورة أن تؤلف لجنة واحدة لأكثر من علم من العلوم المتقاربة .

(٢) ويصدر بتحديد هذه اللجان مرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية .

مادة ٢ - (١) تؤلف اللجنة العلمية الدائمة من عدد من العلماء البارزين في العلم الذي تخصصت له اللجنة لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة يمثلون بقدر الإمكان فروع العلم المختلفة ويشترط في عضو اللجنة أن يكون ضليعا في علمه وأن يكون مقيما في مصر .

(٢) وللجنة أن تستعين في أعمالها بخبراء من العلماء المتخصصين في مصر وفي الخارج .

مادة ٣ - (١) يعين أعضاء اللجان العلمية الدائمة لمدة ثلاث سنين ، ويجوز تجديد تعيينهم بعد انتهاء مدتهم .

(٢) ويكون تشكيل اللجنة العلمية الدائمة لأول مرة بمرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية .

(٣) وكل عضو يضاف إلى اللجنة بعد ذلك في حدود العدد المنصوص عليه في المادة السابقة ، وكذلك كل عضو يشغل مكانا خلا في اللجنة يعين بمرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية بعد موافقة المجلس الاستشاري للجامعات .

مادة ٢ - تستبدل المادة ٧ من القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ بالنص الآتي :

«مادة ٧ - تسرى على طوائف الموظفين المنصوص عليهم في المادة الأولى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين عدا أحكام المواد ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ على أن يحل وزير الأوقاف محل وزير المالية والاقتصاد في تعيين الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها في البندين (أولا) و (ثانيا) من المادة ٨ ويحل مجلس الأوقاف الأعلى محل مجلس الوزراء في الاختصاصات المنصوص عليها في المواد ١٥ و ١٦ و ٢٨ منه ، وتؤدي وزارة الأوقاف المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة بالنسبة إلى موظفي الدولة في كل من الصندوقين .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والاقتصاد والأوقاف تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

(محمد نجيب (لواء أ. ح)

وزير الأوقاف وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء
أحمد حسن الباقورى عبد الجليل ابراهيم العمري محمد نجيب لواء (أ. ح)

قانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٣

بإنشاء اللجان العلمية الدائمة ؛

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ بإعادة تنظيم جامعة القاهرة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء وتنظيم جامعة الاسكندرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء جامعة محمد علي والقوانين المعدلة له ؛